

ليبيا ودول الجوار الإفريقي العلاقات السياسية ومشكلات الحدود

"دراسة في الجغرافيا السياسية"

د. ابوالقاسم محمد مصباح القاضي*

تاريخ النشر: 2023/7 /1

تاريخ القبول: 2023/5 /24

تاريخ الارسال: 2023/4 /1

المستخلص:

يتناول هذا البحث دراسة الحدود السياسية للدولة الليبية مع دول الجوار الإفريقي منذ نشأتها عندما كانت البلاد ضمن الإمبراطورية العثمانية، وذلك منذ منتصف القرن السادس عشر، ثم أصبحت مستعمرة إيطالية منذ بداية القرن العشرين 1911، إلا أن إيطاليا لعبت الدور الكبير في تعيين الحدود الليبية مع دول الجوار بشكل عام، حيث سيتناول البحث الحدود الجنوبية لليبيا.

حيث تبين من خلال الدراسة أن جزءاً كبيراً من الحدود الليبية عبارة عن خطوط مستقيمة مترامية الأطراف تمر في مناطق صحراوية تكاد تكون خالية من السكان، و أطول الحدود الجنوبية لليبيا هي الحدود المشتركة مع دولة تشاد ، أما الحدود مع دولة النيجر فهي أقصر تلك الحدود، بل أقصر الحدود لليبيا بشكل عام، كما يتناول البحث أيضا تتبع علاقات ليبيا مع هذه الدول، وفي نهاية البحث خلص بعدة نتائج كما تم إعداد بعض التوصيات التي من شأنها أن تساهم في إعادة استقرار الحدود البرية الليبية بشكل عام ان وضعت موضع التنفيذ من قبل جهات الاختصاص.

الكلمات المفتاحية: ليبيا، دول الجوار الإفريقي، العلاقات السياسية، الجغرافيا السياسية

Abstract:

This research deals with the study of the political borders of the Libyan state with the African neighboring countries since its inception when the country was within the Ottoman Empire, since the middle of the sixteenth century, then it became an Italian colony since the beginning of the twentieth century 1911, but Italy played a major role in defining the Libyan borders with other countries. Neighborhood in general, where the research will deal with the southern borders of Libya.

It was found through the study that a large part of the Libyan borders are sprawling straight lines that pass through desert areas that are almost devoid of population. The shortest borders of Libya in general, and the research also deals with tracking Libya's relations with these countries, and at the end of the research it concluded with several results and some recommendations were prepared that would contribute to restoring the stability of the Libyan land borders in general if put into practice by the competent authorities.

Keywords: Libya, African neighboring countries, political relations, political geography

المقدمة

تقع ليبيا في شمال القارة الأفريقية، وتأتي في المرتبة الرابعة على مستوى القارة الإفريقية من حيث المساحة (بعد الجزائر والكونغو الديمقراطية والسودان)، وترتبط ليبيا مع دول الجوار الإفريقي بعلاقات ذات امتدادات تاريخية عميقة منذ عهود قديمة وبعد ظهور الإسلام وحتى العصر الحديث على كافة المستويات. فضلا عن وجود تداخل عرقي على الحدود بين ليبيا وهذه الدول فوجد قبائل الطوارق على طول الحدود الليبية مع دولة النيجر، وانتشار قبائل التبو على طول الحدود الليبية مع دولة تشاد.

حيث تجاور ليبيا دولتين أفريقيتين من ناحية الجنوب هما (تشاد، والنيجر)، وكانت ليبيا منذ القدم البوابة الشمالية لهاتين الدولتين نحو أوروبا، وجسرا للتواصل معها من خلال طرق القوافل التي تعبر الأراضي الليبية وصولا إلى الموانئ الليبية على ساحل البحر المتوسط، حيث كان لقبائل الجرامنت التي استوطنت الصحراء الليبية دوراً فاعلاً في القيام بدور الوسيط في عمليات التبادل التجاري ما بين الموانئ الليبية على ساحل المتوسط والقبائل الإفريقية في كل من تشاد والنيجر منذ أقدم العصور.

واستمر هذا التبادل إلى ما بعد مجئ العرب والمسلمين إلى شمال أفريقيا وكان للمراكز الليبية في الصحراء دورٌ كبيرٌ في نشر الدين الإسلامي في العديد من مناطق جنوب الصحراء، ولعب موقع ليبيا دورا مهما كونه حلقة وصل بين أوروبا وأفريقيا وهو ما دفع بالرحالة الألماني (رولفس Rolfs) إلى القول إن من يريد السيطرة على السودان وتشاد والنيجر يجب عليه أن يسيطر على ليبيا.

مشكلة البحث: -

يمكن تلخيص مشكلة البحث من خلال طرح التساؤلات الآتية:

- 1- هل الحدود الليبية مع الدول الإفريقية تمثل أحد جوانب جانب القوة أم تعتبر أحد مواطن الضعف في جسم الإقليم السياسي؟
- 2- هل يمكن ضبط الحدود الليبية مع دول الجوار الإفريقي في ظل الوضع الراهن للدولة؟
- 3- كيف يمكن استثمار جوانب القوة وكيف يمكن معالجة مواطن الضعف في الحدود الليبية الجنوبية؟
- 4- ماهي أهم المشاكل التي تسببها الحدود الجنوبية لليبيا؟ وكيف يمكن علاجها؟
- 5- كيف يمكن أن تساهم العلاقات الليبية مع دول الجوار الإفريقي في تقوية الهوية الوطنية؟
- 6- هل للهجرة غير الشرعية المنطلقة من دول الجوار الإفريقي أثر على عدم استقرار الدولة الليبية؟

أهم المصطلحات:

- الحدود Boundaries مصطلح قانوني - سياسي يشير إلى خطوط يتم رسمها على الخرائط لتبين الأراضي التي تمارس فيها الدولة سيادتها وتتمتع فيها وحدها بحق الانتفاع والاستغلال.

- **تعليم الحدود** Border education phase وتشمل وضع خط الحدود على الارض وتعليمه بشواهد مادية ملموسة على الأرض، كالأسلاك الشائكة والأعمدة والاسوار والخنادق واللافتات وغيرها.
- **تخصيص الحدود** Customize the borders phase وهي تخصيص المنطقة التي يمر بها خط الحدود وتعريفها في الوثائق والمعاهدات السياسية (توفيق، 2011، 155).
- **تحديد الحدود** Limiting boundaries phases حيث يتم فيها تحديد مسار الحد السياسي بنصوص مدونة في موثيق ومعاهدات على خرائط تفصيلية (توفيق، 2011، 155).
- **إدارة الحدود** Border management phase وتشمل الترتيبات والاجراءات التي تتخذ من قبل الدول المعنية بالحد للمحافظة على بقائه في حالة تسمح له بأداء الوظائف التي اقيم من أجلها (توفيق، 2011، 156).

فرضيات البحث:

- 1- وجود امتدادات عرقية لسكان بعض مناطق جنوب ليبيا في دول الجوار الإفريقي له دور في إضعاف الاندماج الوطني.
- 2- تمثل الهجرة غير الشرعية المنطلقة من دول الجنوب الإفريقي أحد جوانب الضعف في جسم الإقليم السياسي الليبي.
- 3- تمثل الحدود الليبية الجنوبية موطن ضعف يهدد كيان الدولة الليبية.

أهداف البحث: يمكن حصر أهداف البحث في النقاط الآتية: -

1. يهدف هذا البحث إلى الوقوف على دور الحدود السياسية الجنوبية لليبيا في عملية تماسك واستقرار وإعادة بنائها.
2. الوقوف على مدى أهمية علاقات ليبيا السياسية وحدودها مع دول الجوار الإفريقي.
3. محاولة التعرف على جوانب القوة وكيف يمكن استثمارها، ومواطن الضعف وكيف يمكن علاجها في علاقات ليبيا وحدودها مع دول الجوار الإفريقي.
4. التعرف على طبيعة العلاقات التي تربط الدولة الليبية بجاراتها الجنوبية داخل حيز مكاني مشترك، وأثرها على إعادة بناء الدولة.
5. تتبع المراحل التاريخية التي مرت بها الحدود الليبية مع دول الجوار الإفريقي.

اهمية البحث:

تأتي أهمية البحث كونه يلقي الضوء على أحد مقومات الدولة الحيوية وأحد أهم مكامن قوة الدولة من وجهة النظر الجيوستراتيجية ونقطة حساسة هامة، وفي نفس الوقت تمثل موطن ضعف خطير يهدد كيان الدولة الليبية وهي حدود ليبيا وعلاقتها مع دول الجوار الإفريقي وأثارها على عدم إستقرارها.

حدود البحث:

يشتمل البحث مكانيا ليبيا ودول الجوار الأفريقي (تشاد- النيجر). كما موضح بالخريطة رقم 1، اما زمانيا فيمتد منذ وقوع ليبيا تحت السيادة العثمانية وحتى سقوط نظام العقيد القذافي اواخر 2011.

الخريطة (1) ليبيا ودول الجوار الأفريقي

المصدر/ من عمل الباحث بالاستناد الى /جمال حمدان، 1996، 133.

أولاً/ علاقات ليبيا التاريخية بدول الجوار الأفريقي:

لقد تفاعلت القبائل الليبية مع القبائل الإفريقية في تشاد والنيجر منذ زمن طويل وكان للدين الاسلامي دور كبير في ذلك التفاعل فضلا عن وجود إمتداد لبعض القبائل العربية في تشاد والنيجر • أضفى على تلك العلاقات طابعاً مميزاً وزاد من ترسيخها، ناهيك عن التداخل العرقي على الحدود حيث تنتشر جماعات التبو في المناطق الحدودية بين ليبيا ودول الجوار الأفريقي

• - تنتشر قبائل اولاد سليمان وورقلة والقاذفة في محافظة كانمبو شمال بحيرة تشاد ويقدر عدد العرب في تشاد بحوالي قرابة 800000 نسمة وذلك حسب الاحصاء الرسمي الذي اجري في تشاد سنة 1993، اما في النيجر تعد قبيلة المحاميد من اشهر القبائل الليبية التي تستوطن في اراضي النيجر خاصة في منطقة انقيرطي (العالم، 213، 164)

بالإضافة الى وجود بعد اقتصادي لهذه العلاقات حيث كانت حركة القوافل مزدهرة بين الليبيين والأفارقة خاصة في تشاد والنيجر كذلك إرتباط بعض الممالك التشادية في القرن التاسع عشر بعلاقات دبلوماسية مع طرابلس وهذا دليل على عمق وترابط ليبيا مع جوارها الإفريقي وبعد دخول البلاد تحت السيادة العثمانية أدركت السلطات العثمانية أهمية إقليم فزان وما وراءه من بلاد السودان وتشاد والنيجر حيث إنه يمثل المجال الحيوي وعملوا على مد نفوذهم على القبائل البدوية في الواحات الصحراوية، وأثناء العهد العثماني الثاني كانت مناطق شمال تشاد ضمن نفوذ الحركة السنوسية حيث إشتراك الليبيين مع التشاديين في عدة معارك ضد فرنسا.

ان المتتبع للعلاقات الليبية بدول الجوار الإفريقي (تشاد - النيجر) نجد انها مرت بعدة مراحل تاريخية تتأرجح بين التفاهم والصداقة وحسن الجوار والانسجام ، وبين التوتر وعدم الاستقرار والعداء بل وحتى الحروب خاصة مع تشاد التي دخلت في حرب مع ليبيا استمرت قرابة 10 سنوات في ثمانينات القرن الماضي، إلا أن علاقات ليبيا مع هذه الدول قد تطورت بشكل كبير منذ العقد الأخير من القرن الماضي خاصة مع دولة تشاد • حيث شهدت تلك الفترة تغيرات جذرية في السياسة الخارجية الليبية التي تحولت بكل ثقلها إلى أفريقيا، وكان لها دور بارز في إنشاء الاتحاد الإفريقي الذي حل محل منظمة الوحدة الإفريقية في 1999/9/9 الذي أعلن عنه في مدينة سرت الليبية .

حيث قامت ليبيا بالعديد من المشاريع الاستثمارية في العديد من الدول الإفريقية وقامت بإنشاء العديد من المصارف (جدول 1) والمساجد والمدارس والمستشفيات والعديد من المراكز الدينية والثقافية، وقدمت العديد من المنح والقروض لهذه الدول، كما أسست ليبيا عدة مؤسسات للمساعدات والتنمية إلى الدول الإفريقية في شقيها الإغاثي والتنموي، وعدة مشاريع وبرامج اجتماعية، وصحية (مسعود، 2010، 282)، وحظيت دول الجوار بجزء كبير من الاستثمارات الليبية في افريقيا*.

• تدهورت العلاقات الليبية التشادية في عقد الثمانينات من القرن الماضي بسبب الخلاف على شريط اوزو الحدودي ونشبت حرب بين البلدين استمرت قرابة 10 سنوات، إنتهت بقرار محكمة العدل الدولية في فبراير عام 1994 بابلولة شريط اوزو الى تشاد، على أثرها طويت صفحة الخلاف بين البلدين وبدأت مرحلة جديدة من العلاقات، أما العلاقات الليبية مع النيجر فلم تتعرض لأي ازمات سياسية.

• تمتلك ليبيا إستثمارات متنوعة في العديد من الدول الإفريقية تفوق قيمتها سبعة مليار دولار منها مصارف وفنادق ومجمعات سياحية وأراضي زراعية وشركات اتصالات وغيرها (مسعود، 2010، 282)، وتحتل القطاعات السياحية والفندقية والخدمية حيزاً مهماً من إهتمامات الاستثمار الليبي في أفريقيا ،حيث تملك ليبيا أكثر من خمسة وعشرين فندقاً ومنتجعاً وقربة سياحية في أفريقيا، لعل أهمها برج الفاتح (كورنثيا) في الخرطوم، وفندق ليبيا في انجamina، وفندق أفريقيا في نيامي، وغيرها من الفنادق عالية الطراز في غرب أفريقيا ووسطها. كما تمتلك ليبيا عدد 1250 محطة لتوزيع الوقود موزعة على مختلف الدول الإفريقية بحجم مبيعات يبلغ حوالي أربعة آلاف مليون لتر سنويا وتوفر قرابة ثلاثة آلاف فرصة عمل في عدة دول افريقية(رشدي هند، ربيع فوزي، 2011، 146).

جدول (1) المصارف الليبية الأفريقية

اسم المصرف	الدولة	نسبة المساهمة الليبية
المصرف العربي الليبي التشادي	تشاد	60%
المصرف العربي الليبي النيجيري	النيجر	50%
المصرف العربي الليبي المالي	مالي	51%
المصرف العربي الليبي الاوغندي	اوغندا	51%

المصدر/، مصرف ليبيا المركزي، بيانات غير منشورة، 2012،

علاقات ليبيا مع دول الجوار الافريقي أثناء وبعد احداث فبراير 2011:

لقد شاب علاقات ليبيا بهذه الدول أثناء وبعد أحداث فبراير 2011 الذي حدثت في ليبيا والتي أدت لاحقاً إلى سقوط نظام العقيد القذافي أواخر سنة 2011 نوع من الفتور والتوتر* بسبب عدم إستقرار الأوضاع الأمنية في ليبيا وعدم وجود سلطة واحدة على كامل التراب الليبي وتدخل عدة أطراف خارجية في الشأن الليبي فضلاً عن العلاقات القوية التي كانت ترتبط بها الأنظمة الحاكمة في تلك الدول بنظام العقيد القذافي ، حيث أن هذه العلاقات لم تكن بين الدول والحكومات بقدر ما كانت بين الأنظمة والأشخاص، بالإضافة إلى أن هذه الدول أصبحت الآن أحد أكبر مصادر الهجرة غير الشرعية •المتجهة إلى أوروبا عبر ليبيا الأمر الذي أدى إلى عدم استقرار المناطق الحدودية الليبية مع هذه الدول.

وليبيا اليوم بحاجة إلى إعادة بناء علاقاتها الخارجية خاصة مع دول الجوار الافريقي التي تكون مبنية على حسن الجوار والاحترام المتبادل وعدم التدخل في شئون الدول الأخرى، وذلك من أجل حماية حدودها وأمنها القومي من جهة، والعمل على استثمار موقعها من جهة أخرى.

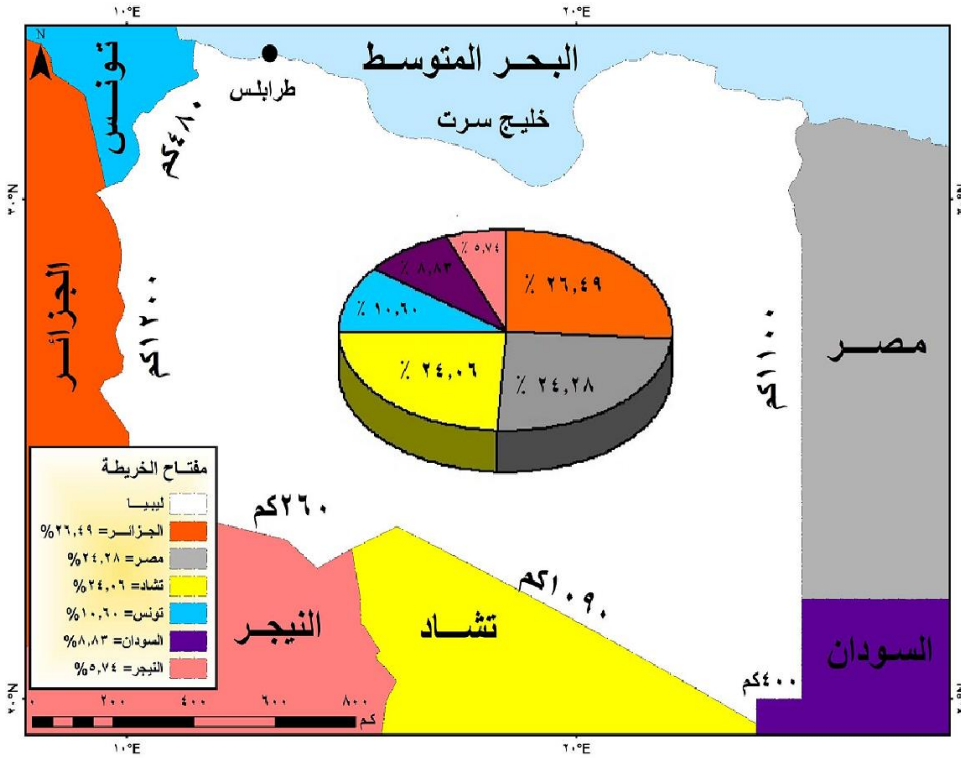
ثانيا/الحدود الليبية مع دول الجوار الافريقي:

تتشارك حدود ليبيا الجنوبية مع كل من دولتي (تشاد، والنيجر)، ويبلغ طول الحدود الجنوبية لليبيا حوالي 1350كم، إلا أن طول الحدود مع تشاد يعادل تقريبا أربع أضعاف طول الحدود مع النيجر كما هو موضح بالشكل(2) والجدول(2) .

• - كانت تشاد أثناء أحداث فبراير 2011 حليف لنظام العقيد القذافي و ضد التغيير في ليبيا بحجة ان ليبيا ستكون خطر على امنها القومي وانها ستكون مأوى للمعارضة التشادية ومأوى للإرهابيين و لا تختلف مواقف النيجر عن مواقف تشاد

• - الهجرة غير الشرعية في ليبيا ليست قضية جديدة، فهذه القضية استخدمها نظام العقيد القذافي سابقا ورقة ضغط على الحكومات الاوروبية للمساومة بقضايا اخرى، أما اليوم فقد أصبحت مهنة لبعض الاشخاص بل تكونت عصابات لتهرب البشر من أفريقيا الى اوروبا عبر ليبيا، وأصبحت ليبيا نقطة عبور(ترانزيت) لهؤلاء المهاجرين الى اوروبا.

شكل (2) الحدود الليبية مع دول الجوار



المصدر/ من عمل الباحث بالاستناد الى/جمال حمدان، 1996، 133- بيانات مصلحة المساحة- طرابلس.

جدول (2) طول ونسبة الحدود الليبية مع دول الجوار الأفريقي

اسم الدولة	طول الحدود	% من إجمالي الحدود	سنة تحديدها	اسم البوابة أو المعبر
تشاد	1090 كم	23,7%	1994	منفذ السارة- نقطة عبور الكفرة- الويغ
النيجر	260 كم	5,7%	1934	نقاط مراقبة حدودية: اناي- تلميس- التوم
المجموع	1350 كم	29,4%		

المصدر/ من عمل الباحث بالاستناد الى بيانات وزارة الداخلية- طرابلس، إدارة المنافذ الحدودية، 2013.

أولاً/الحدود الليبية مع دولة تشاد:-

كانت الحدود الليبية مع دولة تشاد والبالغ طولها حوالي 1090 كم مصدر قلق للبلدين طيلة أكثر من ثلاثة عقود من القرن الماضي، حيث كانت الحدود الليبية التشادية منطقة خلاف بين البلدين حول إقليم أوزو، وتمتد هذه الحدود من منطقة تمو حتى تصل بمدار السرطان عند خط طول 16 شرقاً، ثم

تسير نحو الجنوب الشرقي في خط مستقيم حتى نقطة تقاطع ما بين خط طول 30. 19 شمالا ودائرة عرض 24 (شكل 2).

- **تخصيص منطقة الحدود:** تستند عملية الفصل بين منطقتي السيادة الليبية والتشادية إلى الإتفاقية المبرمة بين كل من الحكومة الإيطالية، والحكومة الفرنسية في 8 ديسمبر سنة 1919، وهي الحدود الحالية والتي أكدت عليها معاهدة الصداقة وحسن الجوار الموقعة بين المملكة الليبية، والجمهورية الفرنسية في 10 اغسطس 1955. إلا أن منطقة الحدود شهدت تذبذبا مستمرا ولم تستقر إلا في أواخر القرن الماضي (شكل 2).

- **تعيين منطقة الحدود:** اختلف وضع الحدود الليبية التشادية عن باقي الحدود الليبية الأخرى، وقد مر تعيينها بعدة مراحل أهمها:

المرحلة الأولى: في عام 1899م تم الاتفاق بين فرنسا وبريطانيا على مناطق نفوذ كل منهما في القارة الأفريقية وتم الاتفاق في نفس العام على أن الحدود بين ليبيا وتشاد تبدأ من خط يمتد من نقطة تقاطع مدار السرطان بخط طول 16 شرقا ثم يتجه إلى الجنوب الشرقي ليلتقي مع خط طول 24 شرقا ومن هذه النقطة إلى الجنوب الغربي في خط مستقيم إلى نقطة تقاطع خط طول 15 شرقا مع دائرة عرض 23 شمالا، وهو ما اعترضت عليه الدولة العثمانية حينها.

المرحلة الثانية: أثناء احتلال إيطاليا لليبيا عام 1911 قامت فرنسا بالاستيلاء على المناطق الجنوبية لليبيا، والتي حددتها اتفاقية 1899 م والتي قد تم تأكيدها بعد ذلك في مؤتمر باريس عام 1919.

المرحلة الثالثة: تم تحديد الحدود بين البلدين في 8-12-1919، وذلك وفق اتفاقية بين حكومتي فرنسا وإيطاليا تتعلق بالحدود الجنوبية لليبيا والتي تمتد بخط مستقيم من منطقة تمو حتى تصل بمدار السرطان عند خط طول 16 شرقا، ثم تسير نحو الجنوب الشرقي في خط مستقيم حتى تقاطع في نقطة ما بين خط طول 30. 19 شمالا ودائرة عرض 24 شرقا، واستمر وضع الحدود الجنوبية لليبيا وفق معاهدة باريس إلى غاية عام 1935م (الحاجي، 1989، 16).

المرحلة الرابعة: في 1935/1/7م تم توقيع معاهدة روما والتي يطلق عليها اسم (لافال موسيليني) حيث امتدت الحدود الليبية إلى الجنوب، وتمكنت إيطاليا من إرجاع الحدود إلى الخط القديم، و تم بمقتضاها

• -أطلق على هذه المعاهدة معاهدة لافال موسيليني أو معاهدة موسيليني لافال، وذلك نسبة إلى الموقعين عليها، وهما: بيير لافال وزير خارجية فرنسا، وبينيتو موسيليني وزير خارجية

إيطاليا.

أيضا التنازل عن قطاع أوزو* لصالح إيطاليا، إلا أن هذه المعاهدة لم يتم التصديق عليها بفعل غزو إيطاليا لإثيوبيا وإدانتها من قبل عصبة الأمم.

وقد انعكس تأثير الخطين على جماعات التبو شبه الزنجية المنتشرة في منطقة الحدود، والتي يقع الجزء الكبير منها على الجانب التشادي، فخط حدود عام 1899 يضم مجموعة من التبو إلى تشاد، بينما يستبعد أغلبهم خط عام 1935 ليضمهم إلى ليبيا (حمدان، 1996، 127).

- **المرحلة الخامسة:** تم لاحقا إلغاء هذه المعاهدة في اتفاقية باريس عام 1947 م، والتي وضعت نهاية للحرب بين إيطاليا والحلفاء، حيث نص البند (23) من المعاهدة على تنازل إيطاليا عن كل ممتلكاتها الأفريقية ومن بينها ليبيا كما نص البند (44) على إلغاء معاهدة روما 1935م.

- **المرحلة السادسة:** عام 1950 صدر قرار من الأمم المتحدة عام يقضي بضرورة تعيين الحدود بين فرنسا التي كانت تسيطر على تشاد والحكومة الليبية فور استقلالها تم على أثره توقيع اتفاقية عام 1955 بين المملكة الليبية وفرنسا تنص على أن الحدود المشتركة بين ليبيا وتشاد هي الحدود المعترف بها وقت إقامة المملكة الليبية*، وهو ما يعني أن قطاع أوزو ضمن الأراضي التشادية، وإن كانت الحكومة الليبية آنذاك تعتبر شريط أوزو أراضي ليبية وكان المبرر حينها بأن سكان الإقليم يدينون بالولاء للحركة السنوسية* لكنه وبكل تأكيد لم يكن المبرر كافياً.

- **المرحلة السابعة:** تم توقيع معاهدة في ديسمبر من العام 1972 بين الرئيس التشادي تومبلباي، والعقيد القذافي، والتي أقر فيها الرئيس التشادي بأحقية ليبيا في شريط أوزو، وتم على إثرها دخول القوات الليبية إلى الشريط، وأصبحت المنطقة تدار بإدارة ليبية، وأصبحت ليبيا تسيطر على الشريط سيطرة كاملة منذ سنة 1973، كما سارعت الحكومة الليبية إلى إصدار بطاقات تعريف وهويات ليبية رسمية لكل سكان الشريط الذين أصبحوا إداريا يتبعون مدينة مرزق في الجنوب الليبي، حيث إن معظم سكان الإقليم ينحدرون

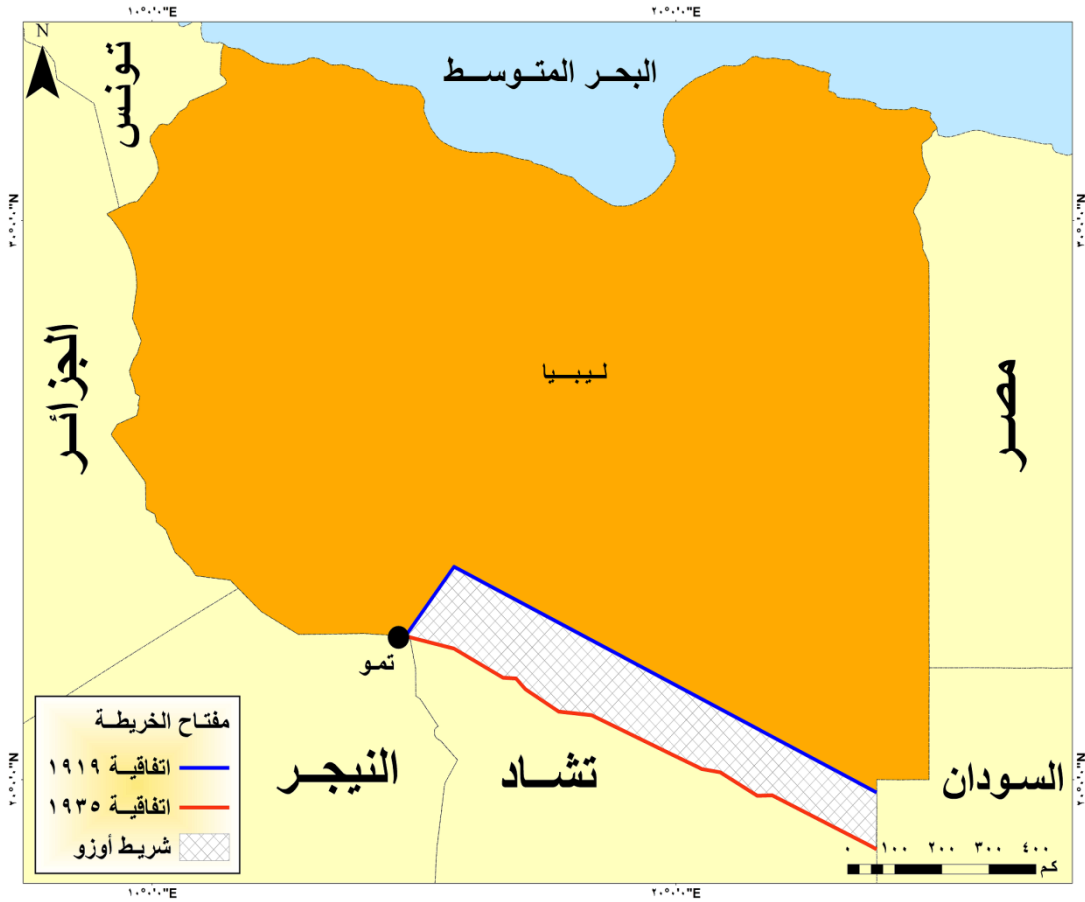
* -قطاع أوزو هو تلك الأرض الممتدة في شمال تشاد بمحاذاة الحدود الليبية عند المنطقة المحاذية لجبال تيبستي ويبلغ مساحته حوالي 110 ألف كل م2، ويضم عدة واحات متناثرة أهمها واحة أوزو .

• - أعلن الأمير محمد إدريس السنوسي من مدينة بنغازي في 1951/12/24 استقلال ليبيا وأن ليبيا منذ اليوم دولة مستقلة ذات سيادة وتضم الأقاليم الثلاث برقة، وطرابلس، ووزان، تحت اسم المملكة الليبية المتحدة، حيث تم التوافق بين النخبة السياسية الليبية وزعماء العشائر إلى قبول الأمير محمد إدريس السنوسي حاكما على ليبيا.

- السنوسية حركة إصلاحية ذات طابع إسلامي في أصولها، إلا أنها لاحقا طُبعت بالمظهر السياسي، وتأسست في عام 1837 على يد السيد محمد بن علي السنوسي المولود بمدينة مستغانم الجزائرية الذي هاجر إلى مدينة البيضاء الليبية عام 1787م، وقد اجتهد السنوسي في إقامة الزوايا الصوفية لاتباعه في الواحات البعيدة عن المناطق الساحلية مثل الجفرة ووزان والجغبوب وغيرها، وتدعو السنوسية إلى التمسك بالروابط الإسلامية وفكرة الدولة الإسلامية، وهي حركة ارتبطت إلى حد بعيد بمقاومة الغزو الخارجي الأجنبي، وتوفي السيد محمد السنوسي عام 1859م ودفن في الجغبوب.

من قبائل التبو.

شكل (3) اتفاقيات الحدود مع تشاد



المصدر/ من عمل الباحث بالاستناد الى /جمال حمدان، 1996، 133.

- **المرحلة الثامنة:** اتصلت تشاد لاحقاً من الاتفاقية الموقعة مع الجانب الليبي على إثر اتهام تشاد لليبيا بدعم حركة "فرولينيا" ضد نظام الرئيس تومبلاي، وأصبحت تنادي بأحققتها بإقليم أوزو الحدودي، وكان لفرنسا حينها دور في الضغط على تشاد للتخلص من الوجود الليبي في الإقليم، واندلعت المعارك العسكرية بين الجانبين الليبي والتشادي، ولم يستطع أحدهما حسم الأمر لصالحه بالقوة.
- **المرحلة التاسعة:** بعد فشل تسوية النزاع بالطرق السلمية عن طريق منظمة الوحدة الأفريقية، ومنظمة المؤتمر الإسلامي، ومنظمة الأمم المتحدة، أو فرض أمر واقع بالقوة من كلا الطرفين، اتفق الطرفان على إحالة النزاع بينهما إلى محكمة العدل الدولية عام 1990م للنظر في القضية المرفوعة من

• - كانت اتفاقية 1972 بمثابة صفقة بين رئيس تشاد حينها تمبلباي والعقيد القذافي، حيث يتنازل الأول للثاني عن شريط أوزو مقابل وقف دعم القذافي للحركة المناوئة له في تشاد، إلا أن السلطات الليبية لم تستغل هذه الاتفاقية قانونياً، وهي الاتفاقية الأحدث بخصوص الحدود بين البلدين، حيث أنها لم تكن تحت مسمى إعادة ترسيم الحدود بين البلدين، بدلاً من ذلك أرسلت قوات عسكرية ضخمة إلى الإقليم، وسيطرت عليه، ومنحت سكانه هويات ليبية، حيث أسفر عن هذا الإجراء الليبي احتجاجات داخل تشاد، بل واعتبرته بعض الدول غزواً، وبعد صدور قرار محكمة العدل الدولية القاضي بأحقية تشاد في الإقليم سنة 1994 تنكرت السلطات الليبية لسكان الإقليم، وادعت بأنهم غير ليبين الأمر الذي لازل سبب لبعض المشاكل الإدارية.

كلا الطرفين بشأن النزاع بينهما حول قطاع أوزو (فهيم، 1994، 188).

وخلصت المحكمة في حكمها الصادر في فبراير عام 1994م قرارها بأحقية تشاد في قطاع أوزو حيث نص الحكم على أنه "من نقطة تقاطع 24 شرقاً مع خط العرض 19.30 شمالاً يمر خط مستقيم إلى نقطة تقاطع مدار السرطان مع خط الطول 16 شرقاً، ومن تلك النقطة يمر خط مستقيم إلى نقطة تقاطع خط الطول 15 شرقاً ودائرة العرض 23 شمالاً"، وبهذا رجعت الحدود الليبية الجنوبية إلى اتفاقية سنة 1919.

وقبل الطرفان الحكم، وشكلت لجنة مشتركة برعاية الأمم المتحدة وبعض دول الجوار للإشراف على تنفيذ قرار محكمة العدل الدولية بالخصوص، حيث سحبت ليبيا قواتها من الإقليم، ليعود شريط أوزو المتنازع عليه إلى تشاد بعد صراع دام استمر قرابة 10 سنوات أنهك الدولة في عقد الثمانينات من القرن الماضي، وانعكس عليها بالسلب على مختلف الأصعدة الاقتصادية والسياسية والاجتماعية، وخلف عشرات الآلاف من القتلى، والأسرى، والجرحى، والمفقودين*.

- **إدارة وتعليم الحدود:** هناك الكثير من الأدلة الوثائقية، والخرائط حول ثبات الحدود الليبية التشادية، والتي لم يعد من حق أحد الجانبين الطعن أو التشكيك فيها خاصة بعد صدور حكم محكمة العدل الدولية في فبراير سنة 1994، وقد شكل الجانبان لجاناً مشتركة لمراقبة الحدود، وتأمينها، حيث توجد ثلاث نقاط عبور بين الدولتين هما: الكفرة، والويغ، والسارة، كما أقامت الحكومة الليبية بعض نقاط حدودية لمراقبة الحدود، حيث كانت تتواجد قوة عسكرية ليبية في منطقة معطن السارة الواقعة جنوب غرب الكفرة القريبة من الحدود التشادية.

- إدارة الحدود بعد إحداث فبراير 2011:

منذ انهيار مؤسسات الدولة الليبية خاصة الأمنية والعسكرية بعد سقوط نظام العقيد القذافي أواخر سنة 2011، وفي ظل الانفلات الأمني، والحروب الداخلية وعدم وجود سلطة واحدة تبسط سيطرتها على كامل التراب الليبي، وضعف سيطرة الدولة الليبية على حدودها بل إن الحدود الجنوبية تعتبر خارج سيطرة الدولة الليبية، بالإضافة إلى عدم سيطرة الحكومة التشادية على الحدود، ووجود حركات مناوئة للنظام التشادي في شمال تشاد، أصبحت منطقة الحدود الليبية التشادية شبه مفتوحة، وتعتبر من أهم مصادر الهجرة غير الشرعية المتجهة إلى أوروبا عبر الأراضي الليبية، فضلاً عن رواج تجارة التهريب عبر هذه الحدود، وانتشار السلاح، والمجموعات المسلحة الخارجة عن سلطة الدولتين.

* - قدرت خسائر ليبيا البشرية في حرب تشاد من بدايتها إلى نهايتها بين 8000 إلى 10000 ليبي، وأكثر من 1500 أسير، وفقدت ليبيا معدات يقدر ثمنها بثلاثة بلايين من الدولارات، من بينها 28 طائرة، وأكثر من 800 دبابة وعربة مدرعة وناقلات ورادرات وأجهزة إنذار وبطاريات صواريخ، ومالا يحصى من الأسلحة الخفيفة والعتاد والوقود والذخائر ناهيك عن الملايين التي صرفت في بناء الطرق والمهابط والمدرجات المتعلقة بالعمليات العسكرية.

ثانياً / الحدود الليبية مع دولة النيجر:

جعلت فرنسا من النيجر إقليمًا عسكريًا فرنسيًا سنة 1900م، وكانت ليبيا حينها خاضعة للحكم العثماني، إلا أن الدولتين لم يقوما بتعيين الحدود بينهما والتي ويبلغ طولها حوالي 150 كم، وهي تعد أقل الحدود الليبية مع دول الجوار طولاً.

- تخصيص منطقة الحدود:

انبثقت الحدود الحالية بين ليبيا والنيجر عن حدود ولاية طرابلس الغرب العثمانية، حيث ورد أول مستند دولي يشير إلى الحدود الليبية النيجرية في الرسائل المتبادلة بين كل من فرنسا وإيطاليا بتاريخ 12/9/1919 م والتي جاء فيها: "يتم تحديد الحدود بين غات وتمو وفقاً لقمم الجبال الممتدة بين البلدتين، مع منح إيطاليا طريق المواصلات المباشر بين البلدتين، حيث تستند عملية فصل السيادة بين الدولتين إلى تلك الرسائل.

ولاحقاً ورد توصيف الحدود بين ليبيا والنيجر في معاهدة الصداقة وحسن الجوار الموقعة بين المملكة الليبية المتحدة والجمهورية الفرنسية بتاريخ 10/8/1955م. حيث أكدت المعاهدة المذكورة على أن خط الحدود يبقى كما كان عليه، ولم يتم تعليم الحدود بين البلدين (شكل 4).

- يمكن تقسيم خط الحدود الليبية مع النيجر إلى قطاعين:

- القطاع الأول: يسير خط الحدود في منطقة كثنان رملية من نقطة الحدود الثلاثية مع الجزائر (ليبيا-النيجر-الجزائر) عند خط طول 11.56 شرقاً ودائرة عرض 30،23 شمالاً حتى واحة تمو، وهو القطاع الأطول حيث يبلغ طوله حوالي 105 كم.

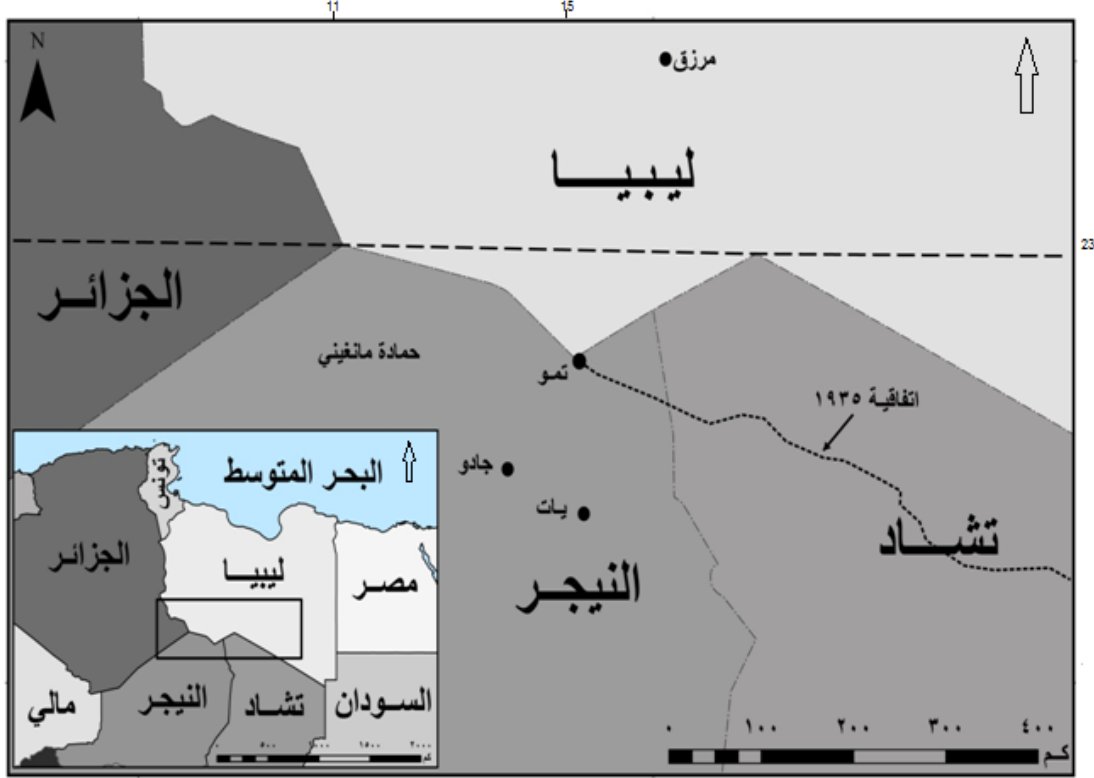
- القطاع الثاني: يمر في منطقة صخرية ويبدأ من واحة تمو حتى نقطة الحدود الثلاثية مع تشاد (ليبيا-تشاد-النيجر) عند تقاطع دائرة عرض 23 شمالاً وخط طول 15 شرقاً، و خط الحدود بين ليبيا والنيجر هو الخط الذي ورثته النيجر من فرنسا بخصوص حدودها مع ليبيا، ولم يحدث أي خلافات بشأنها، وتم احترامها بفعل الممارسات السيادية للبلدين (المسوري، 2011، 102).

-تعليم وإدارة الحد: بالرغم من عدم تعليم الحدود بين البلدين، وذلك بفعل الظروف البيئية المحيطة المتمثلة في الكثنان الرملية المتحركة التي لم تسمح بوضع

علامات آنذاك بسبب ضعف الإمكانيات التقنية المتوفرة اليوم، إلا أنه يوجد بعض الخرائط التي توضح الخط الحدودي بين البلدين، أما اليوم فيفترض من الدولة الليبية أن تقوم بإبلاغ حكومة النيجر برغبتها في وضع علامات حدودية بين البلدين، ويوجد ثلاث نقاط مراقبة حدودية بين البلدين ولا يوجد منفذ رسمي

لإدارة الحد بينهما. وبالنسبة لإدارة الحد مع دولة النيجر بعد أحداث 2011 فهي شأنها شأن الحدود مع تشاد فالازالت الحدود شبه مفتوحة وخارج سيطرة الدولة الليبية

شكل (3) الحدود الليبية النيجيرية



نتائج البحث Results

خرج البحث بعدة نتائج أهمها ما يلي:

- 1- إن الحدود البرية الليبية مع الدول الإفريقية حدود لا تتماشى في معظمها وفق ظواهر طبيعية أو بشرية واضحة المعالم.
- 2- ان الحدود البرية الليبية مع الدول الإفريقية تم تعيينها بموجب اتفاقيات دولية عقدت بمعزل عنها أي أن ليبيا لم تكن طرفا فيها ،وقد جاءت هذه الحدود نتيجة لاتفاقيات بين إيطاليا وفرنسا و ارتبطت بشكل أو بآخر بصراع القوى الإستعمارية في المنطقة ودون مراعاة لمصالح السكان المحليين.
- 3- علاقات ليبيا مع دول الجوار الإفريقي يشوبها نوع من الحذر منذ سقوط نظام العقيد القذافي اواخر 2011 حيث انهارت مؤسسات الدولة خاصة الأمنية والعسكرية، الأمر الذي يشكل تهديداً مباشراً على دول الجوار خاصة الجانب الأمني.
- 4- في ظل الانفلات الأمني في ليبيا منذ 2011 فإن الحدود البرية الليبية الجنوبية تمثل موطن ضعف خطيراً في جسم الإقليم السياسي يهدد مستقبل الدولة الليبية.
- 5- بعد تسوية مشكلة شريط أوزو الحدودي مع تشاد في منتصف تسعينيات القرن الماضي، أصبحت

الحدود الليبية مع دول الجوار الإفريقي مستقرة، ولا يوجد خلاف يذكر بشأنها. 6- تعاني الحدود الليبية بشكل عام منذ انهيار مؤسسات الدولة أواخر سنة 2011 من عدة مشاكل وصعوبات يأتي في أبرزها قضية الجماعات الإرهابية العابرة للحدود الوطنية، وقضية الهجرة غير الشرعية، والجريمة المنظمة، خاصة في ظل ضعف مراقبة وضبط الحدود وجميعها يساهم في إطالة أمد الأزمة الليبية وعدم استقرار الدولة.

التوصيات:

- 1- العمل على استثمار موقع ليبيا لتصبح دولة عبور (ترانزيت)، ويتم ذلك من خلال تطوير وتحديث شبكة البنى التحتية (الطرق -المطارات-الموانئ البحرية-الاتصالات).
- 2- تنفيذ شبكة سكك الحديد الداخلية المقترحة سابقا، وربط الموانئ الليبية بدول الجوار الإفريقية بخطوط حديدية، بالإضافة إلى توفير المناخ الملائم للاستثمار الأجنبي. كل ذلك من شأنه أن يساهم في تقوية الهوية الوطنية.
- 3- العمل على توطيد علاقات ليبيا مع دول الجوار الإفريقي على كافة الأصعدة خاصة الأمنية منها وبناء علاقات مؤسسية لا فردية أو بين الحكومات. حيث لا يمكن تحقيق أمن الدولة إلا بالتعاون مع الدول المجاورة.
- 4- العمل على تعزيز أمن حدود الدولة بشكل عام وخاصة الحدود الجنوبية، واستخدام الطرق الحديثة في مراقبة الحدود، والعمل على القضاء على التهريب والتسلل عبر هذه الحدود.
- 5- الدولة الليبية بحاجة إلى توظيف الجوار الجغرافي في مراقبة وتأمين الحدود، والاستفادة من الخبرات الإقليمية والدولية في هذا الشأن.
- 6- العمل على علاج مواطن الضعف في الحدود الليبية مع دول الجوار الإفريقي.
- 7- العمل على تفعيل حركة الطيران الداخلية مع صيانة وتطوير المطارات وذلك من أجل زيادة الترابط والاندماج والتماسك الوطني بين كافة المناطق الليبية ومن أجل إضعاف النعرات الانفصالية.
- 8- تشكيل لجان أمنية مشتركة بين ليبيا ودول الجوار تنظر في وضع آليات لمواجهة القضايا المتعلقة بأمن الحدود.

قائمة المراجع:

1. الهادي ابولقمة، سعد القزيري (1995) الجماهيرية دراسة في الجغرافيا. - طرابلس: الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع والاعلان.
2. عزالدين عبد السلام العالم (2013) الهوية الليبية المعاصرة وتفاعلاتها في المجال الخارجي الافريقي. - طرابلس: المركز الليبي للمحفوظات والدراسات التاريخية.
3. جاك بيشون (1991) المسألة الليبية في تسوية السلام، ترجمة على ضوي. - طرابلس: مركز جهاد الليبيين للدراسات التاريخية.
4. محمود توفيق (2011) الدولة في عالم بلا حدود دراسة في الجغرافيا السياسية. - القاهرة: مكتبة الإنجلو المصرية.
5. جمال حمدان (1996) الجمهورية العربية الليبية دراسة في الجغرافيا السياسية. - القاهرة: مذبولي.
6. سالم الحجاجي (1989)، ليبيا الجديدة. - طرابلس: مجمع الفاتح للجامعات.
7. محمد الديب (1979) الجغرافيا السياسية أسس وتطبيقات. - القاهرة: مكتبة الإنجلو المصرية.
8. عبد العزيز طريح شرف (1996) جغرافية ليبيا. - الاسكندرية: مركز الاسكندرية للكتاب.
9. ابراهيم صقر (2005) الجغرافيا السياسية في القرن الواحد والعشرين. - طرابلس: دار الرواد.
10. محمد المهدي (1998) جغرافية ليبيا البشرية. - بنغازي: جامعة قاريونس.
11. مفتاح المسوري (2011) الحدود البرية الليبية. - طرابلس: دار الرواد.
12. حسين مسعود، (2010) الدور الاقليمي الليبي تجاه افريقيا بعد انتهاء الحرب الباردة. - القاهرة: دار قباء الحديثة.
13. سعيد الحنديري (1983) العلاقات الليبية التشادية. - طرابلس: مركز جهاد الليبيين، طرابلس.
14. يوسف محمد الصواني (2013) ليبيا الثورة وتحديات بناء الدولة. - بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.
15. خالد حنفي (2012) "الجوار القلق: تاثيرات الثورة في علاقات ليبيا الإقليمية". - مجلة السياسة الدولية، ع188
16. زايد عبيدالله مصباح (2012) "اشكاليات بناء الدولة الديموقراطية في ليبيا". - المستقبل العربي، ع 304
17. مها صالح محمود (2003) تشاد دراسة في الجغرافيا السياسية، معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة. (رسالة ماجستير غير منشورة)
18. محمد شريف جاكو (1997) العلاقات السياسية بين ليبيا وتشاد "1960-1990"، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة. (رسالة ماجستير غير منشورة)